وحدة الإعلام والعلاقات العامة والإذاعة

التقرير الصحفي اليومي

اليوم : الأربعاء	التاريخ : ٢٠٢٢/٤/٢٧

الجـــــامعـــة الأردنـيـــــة دائرة الإعلام والعلاقات العامة
هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ – ٥٣٥٥٠٢٨ (٦-٩٦٢) فاكس: ٥٣٠٠٤٢٦ (٦-٩٦٢) عمأن ١١٩٤٢ الأردن
6) 5300426 Amman 11942 Jordan- 5355028 Fax: (962-6) 5355000 -Tel: (962
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

المـــــــوضـــوع	الصفحة
أخبار الجامعة	
"الأردنية" والسفارة الكورية تبحثان تعزيز التعاون	3
معرض صور في "الأردنية" بمناسبة عيدها الستين	4
"الأردنيّة" تقيم إفطارًا رمضانيًّا لطالبات السكنات الداخلية	5
طالبان من هندسة "الأردنية" يفوزان بجائزة التميز الهندسي العالمية ضمن مشاركتهم مع فريق PHI	6
مستشفى الجامعة يعلن عطلة عيد الفطر	7
شؤون جامعية	
جدل حول تغيير كافة رؤساء مجالس الامناء او الابقاء على بعضهم ... الحسم خلال ايام	8
مقالات	
لجنة تطوير التوجيهي: هل ولدت ميتة؟/د. منصور المطارنة	9
البحث العلمي.. النشر العلمي.. التقدم العلمي: إضاءات/أ.د. طالب أبو شرار	12

"الأردنية" والسفارة الكورية تبحثان تعزيز التعاون

أخبار الجامعة الأردنية (أج أ) سهى الصبيحي – بحث رئيس الجامعة الأردنية الدكتور نذير عبيدات لدى لقائه اليوم الأربعاء سفيرَ جمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة لي جي وان سبل توطيد التعاون بين الجامعة والسفارة.

وأشار عبيدات خلال اللقاء أن الجامعة معنية بتطوير وتعزيز شراكتها الاستراتيجية والاستفادة من الخبرات الدولية في كافة المجالات، مشيرًا بهذا الصدد إلى إمكانية التعاون في مجال برامج الصحة العامة والسياسات العامة من خلال المعهد الوطني المَنْوِيّ إنشاؤه في الجامعة لهذا الغرض، مثمّنًا الدعم الذي قدّمه الجانب الكوري للجامعة ومسيرتها التعليمية على مدار السنوات.

ودعا نائب رئيس الجامعة للشؤون الدولية وشؤون الاعتماد والجودة الدكتور زيد عيادات إلى زيادة عدد الطلبة الكوريين الدارسين في الجامعة وفتح مزيد من آفاق التعاون الأكاديمي بين الجامعة والجامعات الكورية خاصة في مجال تدريب الطلبة في مجالات التكنولوجيا الرقمية.

وطالبَ مستشار رئيس الجامعة للأداء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي الدكتور رامي علي بتجديد المنح الدراسية الكاملة التي كانت تُمنح سابقا من قبل حكومة كوريا الجنوبية لطلبة الجامعة المتفوقين لدراسة الدكتوراة في كوريا الجنوبية.

وحضر اللقاء ملحق سفارة كوريا الجنوبية تشانغ جي هون، ومدير وحدة الشؤون الدولية في الجامعة الدكتورة هديل الياسين، ومساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الدولية وشؤون الاعتماد والجودة شيرا محاسنة.

معرض صور في "الأردنية" بمناسبة عيدها الستين

أخبار الجامعة الأردنية (أ ج أ) هبة الكايد – نظم طلبة من الجامعة الأردنية من قائمة النشامى اليوم، برعاية رئيس الجامعة الدكتور نذير عبيدات، معرضا للصور بمناسبة ستينية الجامعة.

واشتمل المعرض الذي اختيرت صوره من وحدة المكتبة، على أرشيف الجامعة منذ تاريخ التأسيس حتى هذه اللحظة، وإنجازاتها في كافة المجالات، ودور الهاشميين في تطويرها ودعمها ومواكبة مسيرة تنميتها وإزدهارها وغير ذلك.

وعلى هامش المعرض افتتح عبيدات مجسم "□JU#" المُهدى من قائمة النشامى، بحضور عميد شؤون الطلبة الدكتور مهند مبيضين ومدير وحدة المكتبة الدكتور مجاهد الذنيبات ومدير وحدة الإعلام والعلاقات العامة والإذاعة الدكتور محمد واصف، وعدد من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية وجمع من الطلبة.

وعقب الافتتاح والجولة في المعرض أثنى عبيدات على جهود الطلبة وتعبيرهم عن حبهم لجامعتهم بهذه الفعاليات، مؤكدا دعمه لمثل هذه المشاريع التي تُخلّد ذكرى جميلة مرتبطة بالجامعة، داعيا إلى ضرورة تدشين مثيلات لها في كافة أرجاء ومرافق الجامعة. كما أوصى رئيس الجامعة بأن يتم تطوير هذا المجسم بشكلٍ يضمن ديمومته.

"الأردنيّة" تقيم إفطارًا رمضانيًّا لطالبات السكنات الداخلية

أخبار الجامعة الأردنية (أ ج أ) سناء الصمادي- أقام مركز تنمية وخدمة المجتمع في الجامعة الأردنيّة إفطارًا رمضانيًّا لطالبات السكنات الداخلية للمرة الثانية، وذلك برعاية نائب رئيس الجامعة لشؤون الكليات الإنسانية الدكتور أحمد مجدوبة، الذي تبادل الحديث مع الطالبات وسط أجواء أسريّة، مقدّمًا لهنّ بعضا النصائح والإرشادات، مستمعًا إلى ملاحظاتهنّ وما يشغلهنّ، في محاولة من الجامعة لتوفير أفضل الخدمات المُمكنة للطّالبات.

ويأتي هذا الإفطار الذي حضره نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية الدكتور سلامة النعيمات ونائب رئيس الجامعة لشؤون الكليات العلمية الدكتورة انعام خلف، حسب مديرة المركز الدكتورة جمانة الزعبي، باعتباره جزءًا من المسؤولية الملقاة على عاتق الجامعة تجاه طلبتها لتعزيز التواصل معهم، وسعيًا من المركز إلى تقصير المسافة بين الطّلبة والقائمين على إدارة الجامعة والاستماع إليهم بوصفهم شركاء في هذا الصّرح العلميّ.

وعبّرت مجموعة من الطالبات عن سعادتهنّ بهذه اللفتة الكريمة والطيبة من جامعتهن، وأشدنَ بالجهود التي يبذلها مركز تنمية وخدمة المجتمع لتنظيم مثل هذه الإفطارات، والأهداف النبيلة التي تقف خلفها.

طالبان من هندسة "الأردنية" يفوزان بجائزة التميز الهندسي العالمية ضمن مشاركتهم مع فريق PHI

أخبار الجامعة الأردنية (أ ج أ) هبة الكايد - فاز الطالبان علي البسطامي وأصيل الوزني من قسمي هندسة الميكاترونكس وهندسة الكهرباء في كلية الهندسة في الجامعة الأردنية ضمن مشاركتهما كمدربيْن في فريق PHI من مركز زها الثقافي بالمركز الأول في جائزة التميز الهندسي في المسابقة العالمية (FIRST LEGO LEAGUE CHALLENGE) التي عُقدت في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا.

والفريق المكون من ١١ مشاركًا من طلبة ومدربين ومشرفين كان قد غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية الأسبوع الماضي للمشاركة في هذه بطولة وهو الفريق العربي الوحيد الذي حاز على جائزة في هذه المسابقة من بين ١٢٠ فريقًا مشاركًا من أكثر من ٦٠ دولة.

وتجدر الإشارة إلى أن بطولة فيرست واحدة من أكبر المسابقات في مجال الروبوت وعلوم التكنولوجيا للطلاب التي تتراوح اعمارهم بين ٩-١٦ سنة، وقد جاءت المشاركة بدعم من الملكية الأردنية، وبنك القاهرة عمان، وسمارت باي.

كما يُشار إلى أن برنامج الروبوت الآلي للكبار في مركز زها (من عمر ١١-١٦ عاما) هو نادٍ متخصص في مجال تعليم الطلبة على الروبوت الآلي من تصميم وميكانيكا وبرمجة وتعليم قوانين الفيزياء والرياضيات والقوانين الهندسية من خلال التطبيق على برنامج الروبوت الآلي وتطبيق منحى STEM التعليمي في البرنامج، حيث يقوم مركز زها بتنظيم مخيم صيفي كل سنة يجري خلاله اختيار الطلبة الموهوبين للالتحاق بنادي الروبوت.

الدستور/بترا/المدينة نيوز

مستشفى الجامعة يعلن عطلة عيد الفطر

قرر مستشفى الجامعة تعطيل أعمال دوائره كافة من صباح يوم الاثنين الموافق الثاني من أيار المقبل، وحتّى مساء يوم الخميس ٥ أيار، بمناسبة عيد الفطر السعيد.
واستثنى القرار الدوائر والأقسام التي تقتضي طبيعة عملها غير ذلك، وبالتنسيق مع إداراتها.

جدل حول تغيير كافة رؤساء مجالس الامناء او الابقاء على بعضهم ... الحسم خلال ايام

علم المحرر المتجول بان قوائم مجالس امناء الجامعات الرسمية اصبحت جاهزة تقريبا و مازالت دوائر القرار لم تحسم رؤساء بعض المجالس حيث ان بعض دوائر القرار تدعم تغيير كافة رؤساء مجالس الامناء فيما ان رأي قوي في الحكومة يؤيد بقاء عدد محدود من رؤساء المجالس اثنين او ثلاثة بحد اقصى ...

وقالت مصادر مطلعة بأن رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة يجري مشاورات حول هذه الجزئية، والتي سيتم حسمها خلال الايام القليلة القادمة ويرجح ان يصدر الضوء الاخضر النهائي قبل بدء عطلة العيد ... على ان يتم اعلان القوائم الجديدة مطلع الاسبوع الثالث من ايار القادم ....

وبينت مصادر بأن الاسماء الحالية التى يتم دعم بقاؤها في مواقعها كلا من الدكتور عدنان بدران والدكتور يوسف القسوس والدكتور جواد العناني إلا أن القرار الحاسم لم يصدر بشكل نهائي ...

وفيما يتعلق بالاسماء الجديدة المتوقع ان يكون لها دور في المجالس الجديدة فقد برزت اسماء كلا من:

سمير الرفاعي
سعيد دروزة
عبدالاله الخطيب
الدكتور عمر الريماوي
الدكتور رضا الخوالدة
الدكتور عبدالله الموسى
الدكتور سلمان البدور
الدكتور نبيل شواقفه
الدكتورة رويدا المعايطه
الدكتور راتب العوران
الدكتور فيصل الرفوع

لجنة تطوير التوجيهي: هل ولدت ميتة؟

د. منصور المطارنة

ما يزال مصير مخرجات لجنة تطوير التوجيهي (تمّ تشكيلها بشهر آب العام الماضي) تلقى اهتماما من شريحة كبيرة من المجتمع الأردني كون الجميع معني بهذا الملف الحيوي بدرجة كبيرة. وبالرغم من أن مصيرها النهائي غير معروف بعد، إلا أن هناك من قال بان توصيات هذه اللجنة ولدت ميتة ومصير مخرجاتها بالأدراج كما غيرها. وهناك من يقول بأنها ما تزال تحت الدراسة والتمحيص بالوزارة، وهناك من يقول بأن توجهات مجلس التعليم وأولوياته قد تغيرت، وهناك من يؤثر الانتظار ولا يطلق أحكاما مسبقة.

لكن أود أولا أن أؤكد من قناعاتي الشخصية بان هناك توجها جادا من أجل تطوير التوجيهي والمناقشة الجادة للخروج بتوصيات ترضي الجميع، وما يؤكد ذلك أيضا هو حديث الوزير الحالي لوزارة التربية والتعليم معالي الدكتور وجيه عويس، وفي أكثر من مناسبة بوسائل الإعلام، بأنه معني ويؤمن بتطوير التوجيهي وآلية الاختبار والتقييم ضمن مصفوفة إصلاح شاملة، كيف لا وهو يعتبر مهندس الخطة الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥، وهذا التوجه أحد أهم توصيات هذه اللجنة الداعية لتطوير التوجيهي.

وقبل الحديث عن بعض الملاحظات والمآخذ على عمل اللجنة وتوصياتها، لا بد أن نقدم الاحترام والتقدير لأعضاء هذه اللجنة وعلى جهودهم واجتهاداتهم المقدرة، ونود أن نؤكد على ما كتبته سابقا بان إصلاح التعليم هو أساس الإصلاح الشمولي وليس بأقل من الإصلاح السياسي أو الاقتصادي، حيث تكمن الأهمية القصوى للتوجيهي بانه يحدد أمرين مفصليين وهما انه اولا يعتبر نهاية مرحلة دراسية استمرت لمدة ١٢ عاما، وثانيا بانه المعيار الوحيد للقبول الجامعي. لكن بالمقابل هناك من هو مؤمن بان التوجيهي هو الأفضل حالياً لأنه يتمتع بمصداقية عالية، ومعيار أساسي للقبول الجامعي.

المأخذ الكبير على رفع مخرجات هذه اللجنة إلى مجلس التربية والتعليم لمناقشتها وإقرارها أنه فيه خلل كبير حيث إنّ هذه التوصيات هي نتاج لمجموعة من الخبراء (عددهم ١٠)، مع التقدير لهذه القامات التربوية، إلا أن هذا الأمر هو قضية عامة معني فيها الجميع، لذا وللأسف لم يتم استشارة وأخذ التغذية الراجعة ورأي أصحاب المصلحة بالأساس وهم الطلبة، والمعلمون، والأهالي، وأصحاب الخبرة والمعرفة. الأمر الوحيد الذي تم تنظيمه هو جلسة نقاشية مصغرة حول «تطوير امتحان شهادة الثانوية العامة» في مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمركز الوطني لتطوير المناهج. حيث أعتقد بأن العدد كان بحدود ٥٠ مشاركا بعضهم وزراء سابقون ورؤساء وزارات وبعض المختصين. هل هذا العدد كاف للخروج بتوصية نهائية مثلا بأن يتم احتساب علامات التوجيهي على مدار عامين؟

لا بد من طرح كل الخيارات التي تم عرضها وتداولها بين أعضاء اللجنة وكيف تمّ اختيار أفضلها، غريب «سريّة» مراحل النقاش والتي يفترض ان تعلن لأخذ تغذية راجعة لحظية! قد يكون هنالك رأي صائب أو فكرة ما تظهر للعيان ومن خلال منصات التواصل المختلفة وقد تكون إضافة نوعية. والأهم هنا، لماذا لم يتم عرضها على أصحاب المصلحة جميعهم من خلال استبيانات إلكترونية

وتصويت؟ لماذا لم تنظم الندوات أو مؤتمر وطني موسع حتى نصل إلى قرار نهائي يشارك الجميع باتخاذه، هذا هو الإجراء الأمثل لضمان جودة القرار المتخذ.
نحن مقتنعون بأنه يجب ان تكون هناك نظرة شاملة للتطوير لإصلاح قطاع ونظام التعليم العالي، والأهم هو تحسين المدخلات قبل التفكير بالمخرجات. وهنا لابدّ أن أؤكد على أهمية تطوير امتحان شهادة الثانوية العامة وأورد أهم المبررات لذلك:
*الغالبية العظمى من المواطنين يتفقون على أن القبول يجب ألا يكون محصورا بنتيجة امتحان واحد بعد ١٢ عاما من الدراسة.
*هو جزء من الإصلاح في نظام التعليم العالي، لأنه فيه إضافة وتحقيق الميول والاتجاهات، على عكس التوجيهي الذي يعطي معيار تحصيل دراسي لما تمّ دراسته.
*الإيمان والحاجة لإعادة النظر بكافة مراحل التعليم، وذلك لتلبية رغبة وشغف وميول الطلبة، الطالب هدفه اختيار التخصّص حسب ميوله وقدراته واتجاهاته.
*ما يزال التوجيهي يشكل حالة من القلق الكبير، حيث إن النجاح في التوجيهي يعتبر مفتاح النجاح في الحياة، ما يضع الأهل والطلبة أمام عبء نفسي كبير، حيث إن العائلة تعلن حالة الطوارئ بالبيت، لذا التخلص من رعب التوجيهي والذي يؤرق الجميع أصبح مطلبا ملحا لدى الغالبية العظمى من الناس.
*التخلص من العبء المالي الذي يرافق هذه السنة وتبعات الدروس الخصوصيّة.
*اهتمام الطالب بكل الصفوف الدراسية، وبالأخص إهمال التحصيل بالأول الثانوي الذي يعتبر مرحلة عبور.
*يعالج مشاكل الطلبة الاستثنائية من مرض وظروف استثنائية خاصة.
*الطالب يشعر بإطمئنان كون التوجيهي ليس المعيار الوحيد لقبول الجامعة وتوفر فرص أخرى مثلا للتعويض.
أنا واثق بأن اللجنة درست أكثر من خيار ووضعت بدائل كثيرة عن التوجيهي، لكن يبقى السؤال المطروح بين الجميع لماذا فقط تمّ الاتفاق على خيار نهائي وهو أن يتم احتساب علامات التوجيهي على مدار عامين. يستحق الجميع ان يعرف مبررات هذا الخيار النهائي لإقناع الجميع بهذا الطرح وأهميته. وهنا أورد بعض البدائل التي لم تذكر سابقا:

لماذا لا تحتسب لآخر ثلاث سنوات، من الصف العاشر مثلا! وهذا برأيي يخلق معايير أفضل في تكافؤ الفرص.
قبل سنتين كان هنالك توجه لأن تكون علامة امتحان التوجيهي ٦٠ % وعلامة ٤٠ % اختبار قبول جامعي يقيس اتجاهات وميول وقدرات الطلبة. ومرة أخرى نسأل لماذا هذه النسبة مثلا؟ من المسؤول عن الاختبار؟ هل هي وزارة التربية والتعليم ام مركز وطني للامتحانات ام الجامعات؟
لماذا لا يتم مثلا احتساب علامات الصفوف الثلاثة الاخيرة كمعيار قبول بحيث يتم توزيع العلامات للقبول بـ ٣٠ للعاشر
و ٣٠ للأول الثانوي و٤٠ للسنة الأخيرة. وهنا يقترح البعض ان يكون التوزيع كالتالي: ٢٥/٢٥/٢٥ و ٢٥ علامة لامتحان يقيس اتجاهات وميول وقدرات الطلبة.
اجراء امتحان التوجيهي مرتين في العام، بحيث يتم اختيار إحدى هذه المواعيد والتي تناسب الطالب للتقدم للامتحان.
قبول الطلبة فقط في الكليات بالسنة الأولى (السنة التحضيريّة)، يتم التوزيع حسب التحصيل الدراسي وبمعايير وشروط وتوزيع نسب التفريغ حسب ثلاثة معايير هي: (١) الرغبة (كيف تقاس وبأي نسبة)، (٢) المعدل التراكمي (٣) مقابلة يجريها القسم.

توزيع المواد الدراسية على عدة فصول وبنسب محددة وتوزيع الطلبة حسب رغبتهم في دراسة حزم أو مجموعة مباحث دراسية محددة. وهنا التفصيلات والخيارات كثيرة.

أخيرا، مقتنع بأنه لن يتم إلغاء امتحان التوجيهي بشكل كامل، هذا أمر غير وارد. ولابد ان أذكر بأنّ تطوير التوجيهي يجب ألا يكون بعيدا وبمعزل عن تطوير التعليم المهني والتقني، التطوير يجب ان يكون بالتزامن من خلال نظرة شمولية للتعليم العام والمهني. ونتمنى على المعنيين بالتفكير باستحداث مركز وطني للقياس والتقويم يشرف على تنظيم الامتحانات الوطنية، والاهتمام في كيفية إعداد الاختبار. وأختتم بتقديم الاحترام والتقدير لمن يعمل بجد وإخلاص للنهوض في قطاع التعليم العام والعالي ومن يحافظ على سمعة التعليم بالوطن الأغلى.

البحث العلمي.. النشر العلمي.. التقدم العلمي: إضاءات

أ.د. طالب أبو شرار

من نافلة الحديث أن أهم مرتكزات الجامعة لا يخرج عن متلازمتي بناء ونشر المعرفة. بدون بناء للمعرفة تتحول الجامعة الى مدرسة كبيرة وبدون نشر المعرفة تتحول الجامعة الى مركز أبحات. في هذا الصدد، فإن أحد أهم معايير تعيين عضو هيئة تدريس جامعي هو الأهلية البحثية: الاهتمامات والإنجازات والأفكار المستقبلية وتقاطعاتها مع التخصصات الأخرى. كل تلك الأمور يجري في الغالب إغفالها في حالة الجامعات العربية ويتم التركيز على نقاط قد تكون خادعة بل ان بعضها يكون غير ذي دلالة نوعية. تنبع أهمية التقاطعات التخصصية من مفهوم مؤسسي ينبع من تمجيد القدرة على تنسيق الجهود العلمية من منظور تكاملي موجه الى غاية أو غايات محددة لا تتأتى غالبا لشخصية متفردة مهما عظم شأنها. وبناء على ذلك تنظر الجامعات الغربية إيجابا الى الأبحاث المشتركة وليس الفردية. مرة ثانية وللأسف، في جامعاتنا المسورة بجدران من العاج غير القابل للتآكل وفي حالات النظر في تعيين أو ترقية عضو الهيئة التدريسية تنظر الجامعة في أسماء المشاركين في الأبحاث المنشورة وتحدد أوزانا لمساهمات كل منهم تأكل بعضها كلما ازداد عددهم. الأصل في تقييم المساهمات العلمية حفظ مكانة الباحث الأول كما لو كان باحثا منفردا ومنح الباحث الثاني وزنا مستقلا لا يرتبط بعدد من يتلوه من الباحثين وهكذا. وكما هو الحال في العديد من التشريعات يعمل البعض في بلادنا على الإفادة من تلك الامتيازات فيعمد دون وجه حق الى إضافة اسمه دون مساهمة فعلية تارة بعقد صفقات المنفعة المتبادلة مع بقية الباحثين وطورا بوعود الامتيازات الوظيفية لأي منهم. مثل تلك التجاوزات سرعان ما تتكشف إن كانت الغاية منها كسب المزيد من النقاط لتأهيل أمثال أولئك من استيفاء شروط الترقية الأكاديمية. في الواقع يفترض من يقيم أبحاث الترقية وجود تناغم علمي في تلك المساهمات يعكس تخصص المتقدم للترقية وهو ما لا يتحقق غالبا في حالة عمليات الإلحاق البحثي دون مساهمات فعلية تعكس تخصص وجوهر اهتمامات كل من المشاركين. في هذا الصدد، أستطيع أن أقول بمنتهى التجرد أن بعضا من حالات مرشحي الترقية التي احيلت لي من بعض الجامعات العربية كانت عبارة عن مساهمات متناثرة وكشكولية الطابع ولا تخرج في جوهرها عن شذرات مبتورة لا تقدم أو تؤخر في مسيرة المعرفة الإنسانية. أحيانا عديدة تصدر مجالس عمداء بعض الجامعات العربية قرارات بترقية فلان أو علان "ممن رضوا عنهم وأرضاهم" الى رتبة الأستاذية في حقل من بنات أهواء ذلك "الأستاذ". وعليه، يجوز القول في مثل هذا الموقف أن جوهر إبداعنا نحن العرب يتمثل في اجتراح الآليات التحايلية على كافة القواعد القانونية والذهنية والأخلاقية التي تنتهي الينا من المجتمعات والمؤسسات العريقة في حقول الإبداع العلمي التي أنعم الله عليها بوفرة العقول الراجحة والولاء الأصيل لأوطانها والإيمان بالعلم والإنسان متلازمتان لا تفترقان أبدا.

البحث العلمي ليس مجرد عملية النشر العلمي إذ يسبق ذلك جهد دؤوب يتمثل في بلورة الفكرة العلمية ثم تسويقها لغايات المشاركة التكاملية مع باحثين آخرين وأخيرا من أجل توفير الدعم المالي لما سيعرف لاحقا بأنه "مشروع بحث". في مرحلة بلورة مشروع البحث ثم البحث عن ممول لهذا النشاط العلمي المنهجي يتحسس الباحث أو الباحثون طبيعة المشاكل التي يعاني منها أحد القطاعات

الاقتصادية المختلفة والتي قد تكون إدارية أو علمية أو تقنية أو تسويقية أو ما الى ذلك ضمن اختصاص أولئك الباحثين. هي إذن علاقة تفاعلية بين طرفين مبنية على حاجة طرف وقدرة الطرف الآخر على سد تلك الحاجة والأمر على هذا النحو يبلور دور الجامعة النهضوي في خدمة المجتمع والارتقاء به اقتصاديا وحضاريا بل وأمنيا. عند الاتفاق، يتعاقد الطرفان وفي هذه الحالة لا بد من باحث رئيسي يتحمل مسؤولية التعاقد أمام الطرف الأول (صاحب الحاجة) وأمام جامعته (الأمريكية في هذا السياق) التي، بالمناسبة، تدفع له رواتب تسعة شهور في السنة هي شهور الفصول الأكاديمية (اثنان في حالة Semester System أو ثلاثة في حالةQuarter System) أما الشهور الثلاثة المتبقية من السنة فتفترض الجامعة توفر الأهلية الأكاديمية لدى عضو الهيئة التدريسية التي تمكنه من استدراج عقود بحثية توفر له مكافأة شهرية خلال إجازة الصيف غير مدفوعة الأجر كما توفر للجامعة دخلا ماديا وفرصة لاحقة للحصول على براءات اختراع ذات مردود مادي مجز هو جزء أصيل من مداخيل الجامعة. هنا لا بد من التنويه الى العناصر التي تزيد من فرصة حصول الباحث الأكاديمي على تعاقدات بحثية من أهمها أهليته العلمية ووجود فريق بحثي متنوع الاختصاصات والتي قد يحتاجها البحث. من أجل كل ما سبق، تتفاوت رواتب أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأمريكية بناء على سمعتهم العلمية (خاصة النشر العلمي) إذ تسعى الجامعات المرموقة الى رفد هيئاتها التدريسية بأساتذة متميزين علميا هم "الثيران السوداء" حسب الوصف الأكاديمي (Black Bools) وهو أمر لا تقدر عليه الجامعات المتواضعة وهو أيضا لب التنافس الأكاديمي الإبداعي. على نقيض الصورة السابقة، ينحصر تمويل المشاريع البحثية (التي غالبا ما تكون منفردة) في تقدم الباحث بطلب دعم متواضع من عمادة البحث العلمي في جامعته وفق نموذج معين. تنحصر المطالبة بالدعم المالي في الحاجة الى توفير أدوات أو تجهيزات متواضعة لا تتجاوز في قيمتها نحو عشرة آلآف دولار في الغالب.

في نهاية مشروع البحث وباختتام النشاط البحثي والوصول الى حلول للمعضلات التعاقدية تنتهي دلالات أوصاف المراتب البحثية للمشاركين في البحث مثل الباحث الرئيسي أو الباحث الفرعي أو تلك الموصوفة بما يعرف بباحث ما بعد الدكتوراة Post Doctorate)). قد يشترط الطرف المتعاقد الذي مول مشروع البحث لكي يعتمد النتائج النهائية، ومن ثم، يصبح ملزما بالوفاء بكافة واجباته المالية أن تنشر تلك النتائج في منبر علمي لإضافة مزيد من المصداقية عليها، لكن وفي العديد من الحالات تتحفظ الأطراف المتعاقدة على مفاصل بحثية هي جزء من ملكيتها الفكرية التي تستثمرها لاحقا والتي تعد مصدرا رئيسا لدخل الجامعة. أجل لا بد وأن تصبح مخرجات البحث العلمي واحدة من أهم مصادر الدخل الجامعي وليس كما هو الواقع الراهن في جامعاتنا العربية واحدة من مصادر استنزاف الجامعة ماليا على شكل زيادة في الرواتب والامتيازات المادية والوظيفية الممنوحة لمن تجري ترقياتهم الى رتب أكاديمية أعلى.

في مرحلة النشر العلمي وهو نشاط تختص به المجلات العلمية التي لا تعنى بآلية دعم مشروع البحث الذي تمخضت عنه الورقة العلمية المقدمة للنشر أو بالبنية الوظيفية لمن عملوا في ذلك المشروع. تلك مرحلة انتهت بعد أن حققت أهدافها والنشر العلمي مرحلة جديدة تختص بها جهات مختلفة. في وقتنا الراهن، المتميز بسهولة التواصل الإليكتروني، تفرد المجلة نافذة للإشارة الى الجهة او الجهات الداعمة للبحث كما ترسل إشعارا لكل الباحثين (عبر بريدهم الإليكتروني) يفيد بأن فلانا أرسل لهم البحث المرفق عنوانه وتطلب الى كل منهم إما الموافقة على تقديم البحث للنشر (بإهمال الرد على الرسالة والذي يعني أيضا الموافقة الضمنية على تسلسل أسماء الباحثين) أو الاعتراض. في بعض الحالات، يوكل الباحث الرئيسي (First Author) الذي يرد اسمه أولا الى الباحث الثاني أو الثالث مهمة المراسلات اللاحقة مع المجلة والقراء وبهذه المهمة يعرف ذاك الباحث باسم (Corresponding Author). في مثل هذه الحالة يشار الى المشارك الذي سيتم التراسل معه برقم

أو رمز على شكل Superscript يضاف الى نهاية اسمه. نشأت عملية تفويض باحث آخر بمهمة المراسلات في الفترة التي كانت تتم فيها المراسلات بريديا وكانت ترد الى باحث التراسل طلبات إرسال نسخ ورقية عن البحث للمهتمين من القراء الذين قد يكون عددهم كبيرا. كانت تلك المهمة مرهقة ومكلفة ماديا وكنا نحن الباحثين في الجامعات العربية غير النفطية نتحمل عبئها لعدم توفر المخصصات المالية.

وبسبب الطبيعة المؤسسية للجامعات الغربية، عادة ما تتوج خبرات الباحثين المتميزين بتأسيس ما يشبه المدارس العلمية، أحيانا كثيرة دون تخطيط مسبق. على صعيد شخصي، أعرف حالات عديدة في تخصصي العلمي من هذه الشاكلة، للأسف، بعضها عند عدونا التاريخي الذي لا نتعلم من مزاياه التي تجعل منه صاحب الكلمة العليا في معظم بلاد العرب. في مثل تلك الحالات، يستمر "الأستاذ" في عطائه العلمي الذي يقتصر أحيانا على التوجيه أو النصح فيضيف الباحثون الشباب "تكريما في الغالب" اسم ذلك الأستاذ في نهاية قائمة الباحثين. في مثل هذه الحالة، يستفيد الباحث الشاب من اسم أستاذه بإضافة المصداقية على البحث ومن ثم تسهيل عملية قبوله للنشر في مجلة مرموقة باعتبار البحث معتمدا مسبقا من ذلك الباحث المتميز. لكن في حالات أخرى، يضاف اسم ذلك الباحث دون أن يكون له أي دور بل دون أن يعلم بأن اسمه موجود على رأس بحث جديد قبل أن يصله إشعار المجلة المرسل البحث اليها. وبسبب ما تقدم، توثق سيرة بعض من أولئك الأساتذة عددا من الأبحاث المنشورة يرقى الى بضع مئات هي في واقع الحال نتاج جهود خريجي مدرسته العلمية وليست نتاج جهوده الفردية. وعلى نقيض الصورة السابقة، تنتهي معظم أطروحات الدكتوراة والماجستير في جامعاتنا العربية محفوظة على أرفف مكتبات الجامعة دون أن يطلع عليها أحد بما في ذلك أساتذة القسم الذي تخرج منه الطالب. يكون ذلك في الغالب بسبب هشاشة البحث وعجز الأستاذ والطالب معا عن نشر نتائج بحثهم في غير المجلات المحلية أو التجارية أو المزيفة. ولأننا في بلاد العرب ما نزال نؤمن بالبطولات الفردية فقد انعكست تلك العقلية المدمرة على العديد من الأنظمة والتعليمات المتعلقة بإدارة المؤسسات الجامعية بل بإدارة الدولة ذاتها إذ غالبا ما يعقب مادة أو فقرة تشريعية عبارة من مثل "وفي حالات معينة يجوز لرئيس الجامعة أن ...". وبما أن الأصل في "الحالات المعينة" هو الإستثناء الا أن واقع الحال يجعل منها القاعدة التي يعبث من خلالها أصحاب الهوى بكل ما تصل اليه أيديهم.

وبما أن النشر العلمي في مجلات رصينة يعتبر أمرا شاقا إن لم يكن مستحيلا للبعض فقد ابتلينا بمنظرين مبدعين اخترعوا فكرة المجلات العلمية الصادرة عن الجامعات العربية المختلفة بل وحتى عن تنظيمات ومؤسسات غير أكاديمية ألبته رغم ادعائها عكس ذلك. وبما أن عدد الباحثين محدود جدا في البلد العربي الواحد ناهيك عن الجامعة الواحدة فإن تلك المجلات تجهد في توفير العدد الكافي من الأبحاث (بغض الطرف عن النوعية) لإصدار عدد جديد يكون دائما غير منتظم الصدور. لقد أصبحت تلك المجلات غير المحدودة العدد المتنفس الرئيسي لنشر "الأبحاث" التي لا يمكن أن تنشر في مجلات مرموقة في الحقول الإنسانية وبمقدار أقل في التخصصات العلمية. حتى بمنطوق الجامعات العربية ذاتها، تصنف تلك المجلات دون رتبة المجلات العالمية ذات المراتب المتقدمة من حيث صرامة تقييم الأوراق المقدمة للنشر وبالتالي جودتها. من جهة أخرى، تتطلب الترقيات الأكاديمية عددا أدنى من الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة (معبرا عنه بعدد من النقاط) لكنها تستثني من ذلك كافة التخصصات الإنسانية. وبمثل هذا الاستثناء أصبح النشر في المجلات المحلية رئة التنفس الوحيدة لمريدي الترقيات الأكاديمية الإنسانية. لا أعرف سببا موضوعيا يستثني مثل تلك التخصصات من شروط النشر "الصارمة نسبيا" المطبقة على التخصصات العلمية. إن كانت الحجة عدم اتقان الباحثين في التخصصات الإنسانية لغة نشر عالمية فتلك مصيبة إذ كيف يصبح أستاذا في حقل تخصصي من تعوزه وسيلة الوصول الى مستجدات المعرفة في حقل اختصاصه؟ أما إن كانت

الحجة هي صعوبة النشر فإن الإجابة الموضوعية تكمن في التساؤل: وهل النشر في الحقول العلمية أقل صعوبة؟ في واقع الحال، أستطيع أن أجزم أن نشر بحث إنساني الطابع في مجلة علمية (إن أُعدَ جيدا) أسهل كثيرا من نشر بحث في العلوم الطبيعية أو الحيوية لأن زملاء الاختصاص العلمي في العالم المتقدم متمكنون من معارفهم التخصصية ويفترضون إنجازا ما يجسده البحث المراد نشره لكن العاملين الغربيين في الحقول الإنسانية ما يزالون بحاجة الى مزيد من المعرفة الإنسانية الخاصة بالمجتمعات العربية مهما تواضعت ويعتبرون المساهمات الموضوعية في هذا المجال ذات قيمة وفائدة لهم. في النهاية، تتمثل محصلة تلك التجاوزات وتسهيلات الترقيات الأكاديمية في العديد من الجامعات العربية بعملية حقن السوق الأكاديمي العربي بأعداد متزايدة من "الأساتذة" الذين لا يتقنون سوى فن الكلام، ومن ثم، القدرة على التسلق الى أرفع المناصب الأكاديمية دون مساهمة فعلية في خدمة مجتمعاتهم. وبسبب الضخ الكمي لأولئك الأساتذة، يتمكن بعض منهم من الوصول الى صانعي القرارات "الفردية" ويتمكنون بذلك من تبوأ المناصب القيادية الأكاديمية وربما غيرها. لقد ترتبت عواقب وخيمة من عملية السطو الخارجي على أبسط مسلمات العقل الأكاديمي المنهجي والحواري بإسقاط القيادات الأكاديمية من عل والتي بدورها تسقط بذات الأسلوب من هم دونها من بقية الإدارات الأكاديمية على بقية المرافق الجامعية. أجل لقد أدى كل ذلك الى الحالة الراهنة من الانكفاء الجامعي وتحولت الجامعة الى عالة على المجتمع عوضا عن رافعة له. ربما في هذه المرحلة لا بد من العودة الى مناخ التنافس الأكاديمي الصرف بعيدا عن عبث اللاعبين من خارج الحمى الجامعي والتركيز على الأداء البحثي والأكاديمي المتميز لكل من يطمح الى شغل منصب قيادي لأن تلك الفئة هي الأقدر على إعادة الروح الى البنيان الأكاديمي الذي بدوره يمثل روح المجتمع. في واقع الحال تتمثل أهم إيجابيات وفوائد التنافس الأكاديمي الصرف في قناعة أعضاء الهيئة الأكاديمية بأهلية زملائهم ممن يتربعون على قمة الهرم الأكاديمي. في مثل هذا المناخ الصحي تنأى المؤسسة الجامعية بنفسها عن رياح الأمراض المجتمعية التي تلوث الحياة الأكاديمية بمجملها وتتفرغ لأداء دورها التقليدي في العمل على إصلاح العيوب المجتمعية والارتقاء بالحالة النهضوية.

الجامعة الأردنية